Distr.
LIMITED

A/C.2/33/L.3
27 September 1978
ARABIC
ORICINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي

مذكرة من الامانة العامة

قررت الجمعية العامة ، في المقرر ٣٢/٤٤٣ جيم المتخذ في الجلسة العامة ٩٠١ المعقودة في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، "أن تحيل مشروع القرار المعنون 'الاستعدادات لوضع استراتيجية انمائية دولية جديدة' ، . . . الى الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للنظر فيه ، مراعية ماتم الاعراب عنه شفويا وكتابة من آراء" . ويرد نص مشروع القرار المذكور أدناه :

"الاستعدادات لوضع استراتيجية انمائية دولية جديدة

"ان الجمعية العامة ،

"اذ تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٠ الذى يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وقراريها ٣٢٠١ (د ٦ - ٦) و ٣٢٠٢ (د ٦ - ٦) المؤرخين في ١ ايار/ مايو ١٩٧٤ اللذين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ الذى يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وقرارها ٣٣٦٢ (د ٧ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

"واذ تشير كذلك الى قرارها ٣١/١٨٢ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦ الذى ينص على الشروع في الاعمال التقنية للاستعداد لوضع استراتيجية انمائية دولية جديدة ،

" واذ تحيط علما بتقرير الامين العام عن جمع بيانات ومعلومات متصلة بصياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة (١) ،

" واذ تشير الى الجزء الثالث من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢١٢٥ (د - ٦٣) المؤرخ في ٤ آب / أغسطس ١٩٧٧ ،

" واذ تلاحظ الاعلان الذى أصدره وزراء خارجية مجموعة البلدان السبعة والسبعين (٢) والذى كرر الاعراب عن تصميم البلدان النامية على مواصلة العمل لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

" واذ ترى أن التنفيذ التام والفعال للقرارات المذكورة أعلاه ، الذى هو مسألة تتطلب قيام المجتمع الدولي باجراءات تعطى مقام الاولوية ، سيوفر الاساس اللازم لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية ،

واذ ترى أيضا أن الاجحاف القائم في العلاقات الاقتصادية وما يسفر عنه من اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هو من بين القضايا الاساسية التي تواجه المجتمع الدولي والتي تؤثر تأثيرا ضارا على التعاون الاقتصادى الدولي وتعزيز السلم والامن في العالم ،

" ١ - تؤكد أن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يجب أن توجه ، من ناحيتي المفهوم والتنفيذ ، نحو هدف اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛

" ٢ - وتقرر أن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ينبغي أن تتناول بصفة خاصة مايلي :

" (أ) وضع برنامج متناسق لتوليد وتعزيز الانشطة الاقتصادية وزيادة الانتاج في البلدان النامية على أن تراعى فيه فى الوقت نفسه المشاكل الخاصة لاقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية ، وأشد البلدان النامية تأثرا ؛

" (ب) كفالة المساواة في العلاقات التجارية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، عن طريق أمور من بينها تحسين معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، وتحرير التجارة العالمية على نحو موات للبلدان النامية ، وكفالة نصيب عادل للبلدان النامية من السعر النهائي لصادراتها ؛

" (ج) زيادة الانتاج الزراعي زيادة كبيرة فى البلدان النامية وضمان دخول صادراتها الزراعية الى الاسواق الدولية بصفة مستمرة وبأسعار منصفة ومجزية ؛

" (د) اصلاح النظام النقدى الدولي ، وضمان العمل على تخصيص نصيب واف

---

(١) E/6056 و Add.1 و Add.1/Corr.1 .

(٢) A/32/244 ، المرفق .

وعادل من السيولة النقدية الدولية والاحتياطيات النقدية الدولية للبلدان النامية ، بما يتمشى مع احتياجاتها الانمائية ؛

" (هـ) احداث زيادة كبيرة في تدفق الموارد تدفقا فعليا على البلدان النامية على نحو يمكن التنبؤ به ويكون مستمرا ومؤكدا باطراد ؛

" (و) كفالة نقل التكنولوجيا بحرية ودون معوقات الى البلدان النامية وتنمية الطاقة الاهلية في ميدان العلم والتكنولوجيا في هذه البلدان ؛

" (ز) تعزيز التصنيع في البلدان النامية واحراز تقدم مضاعف وملموس من أجل تحقيق هدف وجود ٢٥ في المائة من الطاقة الصناعية العالمية في البلدان النامية قبل نهاية هذا القرن ؛

" (ح) الاسهام في النهوض بهدف الاعتماد الذاتي للبلدان النامية ، منفردة ومجتمعة ، لا سيما عن طريق تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بينها ؛

" (ط) القضاء ، دون ابطاء ، على الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والتدخل في الشؤون الداخلية ، وجميع اشكال السيطرة الاجنبية والفصل العنصري والتمييز العنصري ، والعدوان والاحتلال الاجنبيين ، التي تشكل كلها عقبات كبرى في طريق التحرير والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية وشعوبها ؛

" ٣ - وتقرر كذلك انه ينبغي ، لغرض تحقيق الاهداف المشار اليها أعلاه ، أن تحدد أية استراتيجية انمائية دولية جديدة دور جميع البلدان والتزاماتها ، وفي مقدمتها البلدان المتقدمة النمو ؛ وأن تضع أهدافا محددة كميا وزمنيا ، لا سيما للسياسات العامة والتدابير التي لاغنى عنها للتعجيل بتنمية البلدان النامية ؛ وأن تهيئ لإحداث تغييرات مؤسسية مناسبة من شأنها أن تمكن جميع البلدان من المشاركة بصورة تامة وعلى قدم المساواة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة المشاكل الاقتصادية الدولية ؛

" ٤ - وترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوعز الى لجنة تخطيط التنمية ، عند بحثها وتعيينها للعناصر الممكنة للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، أن تبني عملها على أساس الاحكام الواردة في الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه ؛

" ٥ - وترجو أيضا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسمي لجنة الاستعراض والتقييم للعمل أيضا بوصفها الجهاز الدولي الحكومي المعني بالاستعدادات والمفاوضات المتعلقة بوضع استراتيجية انمائية دولية جديدة ؛

" ٦ - وترجو كذلك من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكفل ، عند وضعه الترتيبات المناسبة للمهام الاضافية المعهود بها الى لجنة الاستعراض والتقييم ، أن تتمكن جميع البلدان المهتمة بالأمر من الاشتراك في أنشطة هذه اللجنة كأعضاء كاملي العضوية ،

وأن تقوم اللجنة بعقد دوراتها واجراء المشاورات فيما بين الدورات كلما دعت الضرورة الى ذلك ، كما يكفل التنسيق بين تنظيم أعمال اللجنة وبين أنشطتها الحالية والجارية ؛

" ٧ - وترجو ، في هذا الصدد ، من المجلس الاقتصادى والاجتماعي ولجنة الاستعراض والتقييم أن يشرعا في الاستعدادات المتعلقة بالمضمون بشأن وضع استراتيجية انمائية دولية جديدة في أوائل عام ١٩٧٩ ، على أن يراعيا نتائج ما يدور حاليا من مفاوضات تتناول مضمونها ؛

" ٨ - وتدعو جميع الدول الى الاشتراك بصورة نشطة في أعمال لجنة الاستعراض والتقييم وأن تقدم اسهاما فعالا في صياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة ؛

" ٩ - وتشدد على أنه يجب ، بغية ارساء أساس متين لهذه الاستعدادات ، أن تكون كل أعمال البحث والتخطيط التي تجرى على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالتنمية موجهة نحو الاهداف المذكورة آنفا ؛

" ١٠ - وتقرر أن تنظر ، في دورتها الثالثة والثلاثين ، في تقرير لجنة تخطيط التنمية ، الذى طلب منها اعداده في الفقرة ٤ من الجزء الثالث من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢١٢٥ (د - ٦٣) " .

- - - - -